



المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية



**مشروع المنار**

**تقدير اتجاهات الطلب على الأيدي العاملة**

**من خلال**

**إعلانات الوظائف في صحيفة الرأي**

يشهد الاقتصاد الأردني نمواً عالياً ونشاطاً غير مسبوق في حجم الاستثمار في الأنشطة العقارية و التجارية والسياحية وخدمات الشحن والنقل على وجه الخصوص ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على عملية التشغيل والتي شهدت أيضاً معدلات نمو عالية خلال الشهور القليلة الماضية، كما بينت قاعدة بيانات الموارد البشرية في مشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والتي ترصد الإعلانات اليومية عن فرص العمل في صحيفة الرأي وتبني كذلك قواعد بيانات عن المشتغلين والمتعطلين والباحثين عن عمل والمشاركين في الضمان الاجتماعي والعاملين تحت نظام الخدمة المدنية.

يعد الإعلان عن فرص العمل في الصحف اليومية أحد أهم وسائل الإعلان عن فرص العمل وخاصة في ظل غياب نظام فعال لمعلومات سوق العمل وعدم انتشار وسائل البحث عن عمل بالشكل الإلكتروني إضافة لوجود التشريعات التي تلزم بعض أصحاب العمل بالنشر عن فرص العمل الشاغرة من خلال الصحف اليومية.

من ناحية أخرى فإن الإعلان عن فرص العمل في الصحف يعكس حجم وطبيعة الطلب الكلي على الأيدي العاملة في الاقتصاد ، و يشير إلى طبيعة النشاط الاقتصادي من حيث حجم الاستثمارات وموقعها الجغرافي والقطاعي وما ينجم عنها من متطلبات التشغيل وخصائص المشتغلين من حيث المؤهل العلمي والمهنة والخبرات السابقة.

قام مشروع المنار ببناء قاعدة بيانات الطلب على الأيدي العاملة حيث تم إدخال الإعلانات عن فرص العمل الشاغرة عليها بشكل يومي ، و تصنيفها حسب التصنيف المعياري الأردني للمهن والذي قام مشروع المنار بإعداده في وقت سابق، مما يتيح نشر البيانات عن المهن والأعمال المطلوبة على عدة مستويات وبما يخدم الهدف المنشود من قبل المعنيين. وعلى صعيد آخر فقد صممت قاعدة البيانات لتعكس الطلب على العمل داخل الأردن وخارجه.

يشير الجدول (1) إلى أعداد فرص العمل المعلن عنها موزعة حسب أبرز الأعمال المطلوبة في الربع الأخير من عام 2004 والربع الأول من عام 2005. و يتضح من الجدول(1) بأن عدد الأعمال المعلن عنها قد ارتفع من 3699 فرصة عمل إلى 5200 فرصة عمل ، وبمعدل نمو تجاوز 40% في ربع واحد. وقد يعكس هذا الارتفاع الكبير في الطلب على العمل وجود طفرة كبيرة وحركة استثمار و نشاط كبيرين .

جدول (1) : الطلب على الأيدي العاملة / أبرز فرص العمل المعلن عنها في صحيفة الرأي حسب مسمى العمل

2005		2004		العمل
الربع الأول		الربع الرابع		
النسبة	عدد المطلوبين	النسبة	عدد المطلوبين	
4%	226	2%	70	الاختصاصيون في التسويق والترويج
1%	53	2%	57	مديرو الدوائر المالية والإدارية
1%	55	3%	98	مديرو دوائر المبيعات والتسويق
3%	167	5%	172	مديرو الدوائر الأخرى
1%	46	1%	28	مشرفو الفنادق و المطاعم
3%	177	4%	160	معلمون
2%	107	2%	77	المهندسون المعماريون
4%	193	4%	162	المهندسون المدنيون
1%	71	2%	59	المهندسون الكهربائيون
1%	34	1%	34	المهندسون الإلكترونيون ومهندسو الاتصالات
2%	111	2%	85	المهندسون الميكانيكيون
1%	35	1%	23	المهندسون الصناعيون ومهندسو البيئة
0%	13	0%	14	مهندسون /آخرون
5%	234	2%	84	الأطباء البشريون
2%	94	2%	69	الاختصاصيون في التمريض والقبالة
5%	264	5%	193	المحاسبون
2%	104	1%	53	المساحون و فنيو الهندسة المعمارية
5%	263	5%	199	فنيو الهندسة
8%	410	6%	210	بائعون
1%	42	2%	82	مندوبو مشتريات
5%	268	7%	275	السكرتيريون
2%	88	1%	41	موظفو استقبال و مخازن (كتابة)
1%	63	2%	77	جرسون
1%	65	1%	55	الطهاة ( الطباخون )
3%	140	7%	268	عمال
2%	119	2%	86	حدادون
3%	173	2%	56	فنيو إنشاءات
2%	114	2%	90	نجارون و فنيو أثاث
4%	217	0%	13	خياطون
3%	168	3%	94	سائقون
2%	116	3%	123	عمال فنادق و مكاتب
19%	970	16%	592	أخرى
100%	5,200	100%	3,699	المجموع

وعند مقارنة معدل نمو الطلب على الأيدي العاملة في إعلانات الصحف والمذكور أعلاه بتقديرات نمو عرض قوة العمل والتي تقل عن 3.3% سنويا ، فإن هذا يشير إلى احتمالية زيادة الطلب على الأيدي العاملة عن المعروض منها بشكل كبير، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل ملموس هذا من جهة، أو إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الوافدة.

من ناحية أخرى يشير التعدد والتنوع الكبيرين في أعداد فرص العمل المطلوبة ومستوياتها المهنية المختلفة إلى أن الطلب على فرص العمل يغطي مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي، وإن كان يبرز جدول (2) تركزا واضحا للطلب في بعض الأنشطة الاقتصادية كالإنشاءات والسياحة وخدمات البيع. يبدو من الجدول أن هناك طلبا كبيرا ومتزايدا على المهندسين حيث وصل عدد الفرص المعلن عنها للمهندسين 564 فرصة عمل خلال الربع الأول من هذا العام و263 لفنيي الهندسة ، ما يجعل نسبة الطلب على الأعمال الهندسية تصل إلى 16% وتحتل الدرجة بين الأعمال المطلوبة. ينطبق الشيء نفسه على الربع السابق ، إذ بلغ عدد فرص العمل المعلن عنها للمهندسين 454 فرصة عمل و199 فرصة لفنيي الهندسة ، ما يجعل نسبتهم تصل إلى 18% من مجموع الفرص المعلن عنها في ذلك الربع ، وبذلك تحتل المرتبة الأولى أيضا. ويأتي الطلب على المهندسين المدنيين في الدرجة الأولى في الطلب على المهندسين ، إذ وصل عدد فرص العمل المعلنة منهم إلى 193 و162 وبنسبة 34% و36% من مجموع المهندسين للربعين الأول والرابع على التوالي. وقد تبع ذلك الطلب على موظفي التسويق والترويج ومندوبي المبيعات إذ بلغ عدد الفرص المعلن عنها في هذا النشاط إلى 691 فرصة عمل وبنسبة 13% من مجموع الفرص المعلنة في الربع الأول من هذا العام.

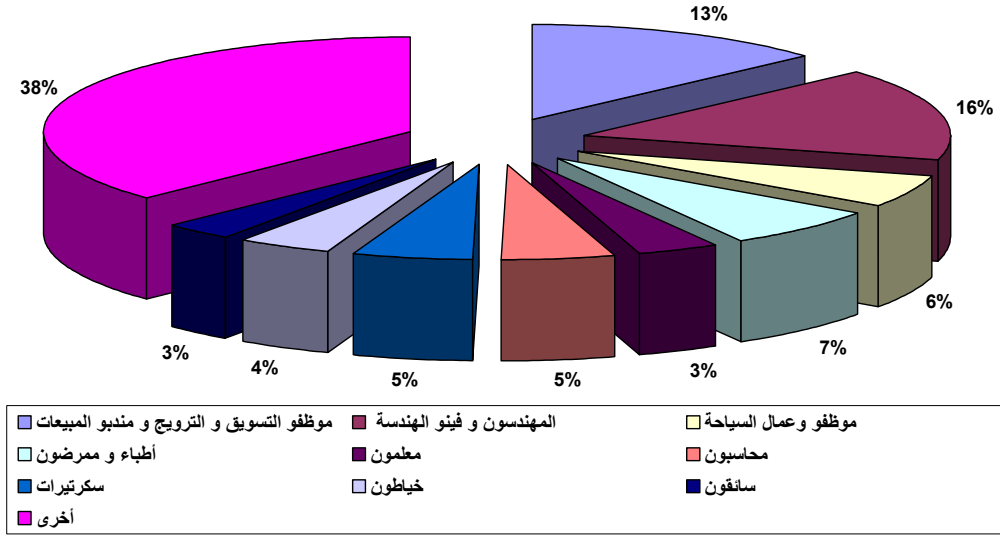
الجدول (2): الطلب على بعض مجموعات الأعمال ذات النشاط البارز

	الربع الأول 2005		الربع الرابع 2004	
	النسبة	عدد المطلوبين	النسبة	عدد المطلوبين
موظفو التسويق و الترويج و مندبو المبيعات	13.3%	691	10.2%	378
المهندسون و فنيو الهندسة	15.9%	827	17.7%	653
موظفو وعمال السياحة	5.7%	294	6.2%	231
أطباء و ممرضون	6.9%	361	4.6%	171
معلمون	3.4%	177	4.3%	160
محاسبون	5.1%	264	5.2%	193
سكرتيرات	5.2%	268	7.4%	275
خياطون	4.2%	217	0.4%	13
سائقون	3.2%	168	2.5%	94
أخرى	37.2%	1933	41.4%	1531
المجموع	100.0%	5,200	100.0%	3,699

ويأتي الطلب على أعمال الخدمات السياحية والتي تشمل مشرفو الفنادق والمطاعم ، و موظفو الاستقبال، والنادل (جرسون)، و الطباخون، وعمال الفنادق ، في الدرجة الثالثة إذ بلغ عدد الأعمال المعلن عنها في هذا القطاع 378 و 324 عمل في الربعين الأول والرابع على التوالي وبنسب مئوية وصلت إلى 7% و 9% لنفس الربعين من مجموع فرص العمل المعلن عنها.

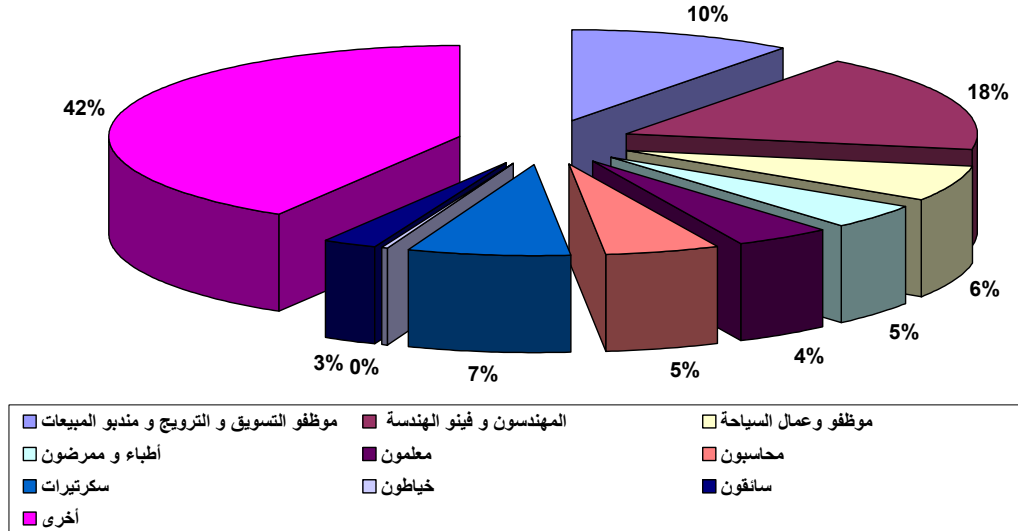
الشكل (1 - أ)

عدد الفرص المعطن عنها في الربع الأول من عام ٢٠٠٥ حسب مسمى العمل



الشكل (1 - ب)

عدد الفرص المعطن عنها في الربع الرابع من عام ٢٠٠٤ حسب مسمى العمل



كما شهدت بعض الأعمال الرئيسية في الاقتصاد طلباً مرتفعاً في نفس الفترة ، إذ شهد الطلب على كل من الأطباء والمرضى والمحاسبين والسكرتيرات والمعلمين والخياطين وفنيي الإنشاءات والسائقين أرقاماً عالية وخصوصاً في الربع الأول من هذا العام، ما يعكس نمواً عالياً في هذه المهن في هذه الفترة كما يشير إلى اتجاهات طلب كبيرة على نفس المهن في الاقتصاد بشكل عام.

بناءً على ما سبق ، يتضح وجود طلباً كبيراً على الأيدي العاملة داخل الأردن وخارجه في الشهور الماضية، أنعكس في الإعلان عن فرص العمل في الصحف، كما تشير المؤشرات إلى استمرارية هذا الطلب المرتفع في الفترات القادمة. وبالرغم من أن الإعلان عن فرص العمل في الصحف لا يشكل الطلب الكلي على العمالة ، إلا أنه يعكس إلى حد كبير حجم واتجاه هذا الطلب.

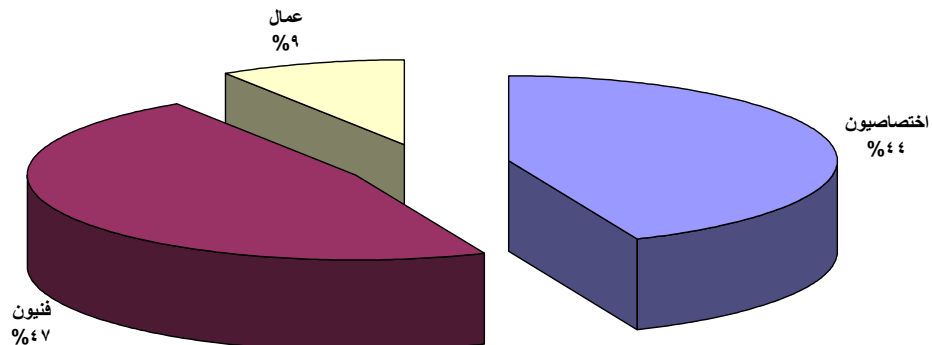
كما تشير الأرقام في الجدول (3) إلى أن الطلب على الأيدي العاملة قد جاء شاملاً للقطاعات الاقتصادية والمستويات التعليمية والمهنية المختلفة للأيدي العاملة، حيث يشير الجدول (3) إلى توزيع الطلب بين المستويات المهنية المختلفة ، حيث شكل الطلب على الاختصاصيين 43% في كل من الربعين و 39% و 47% على الفنيين في الربعين الرابع و الأول على التوالي وعلى العمال غير المهرة بحدود 18% و 10% للربعين على التوالي . أما على المستوى القطاعي فيعكس الطلب على المهندسين النشاط البارز والواضح لقطاع الإنشاءات ، وكذلك الطلب الكبير على أعمال قطاع السياحة والذي قد يعكس الازدهار الذي يشهده القطاع، وينطبق الشيء ذاته على خدمات التسويق والبيع والمحاسبة والسكرتيريا والخدمات الصحية، الأمر الذي يعكس نشاطاً اقتصادياً واسعاً وشاملاً.

جدول (3): توزيع الطلب بين المستويات المهنية المختلفة

الربع الأول 2005	الربع الرابع 2004	
43.5%	43.0%	اختصاصيون
47.3%	39.1%	فنيون
9.2%	17.9%	عمال
100.0%	100.0%	المجموع

شكل رقم (2)

الفرص المعلن عنها في صحيفة الرأي حسب مجموعة المهن الربع الأول لعام ٢٠٠٥

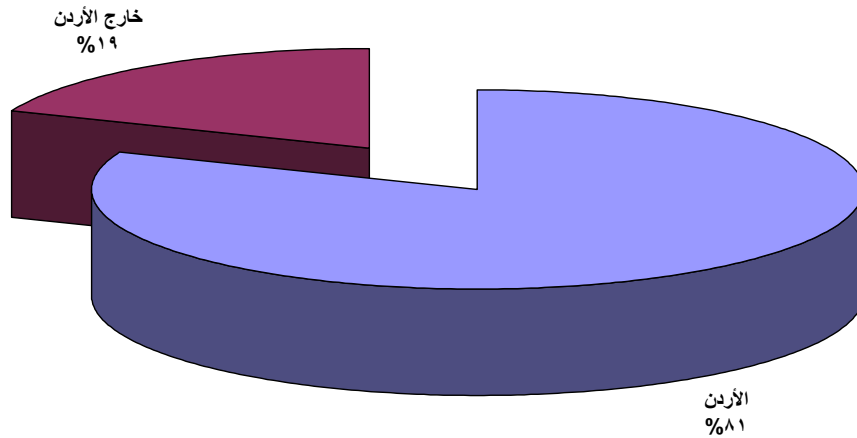


وبالنسبة لتقسيم الطلب على الأيدي العاملة داخل الأردن وخارجه لنفس الفترة فتشير البيانات إلى أن نسبة الطلب الخارجي قد وصلت إلى 19% و 15% في الربعين الأول والرابع على التوالي؛ إذ يشكل الطلب على الأطباء والممرضين أعلى نسبة في الطلب الخارجي وللربعين معا حيث شكلت نسبة الطلب عليهما 26% في الربع الأول من هذا العام و15% في الربع الرابع من العام الماضي. ومن الملفت للنظر ارتفاع الطلب على الأطباء في الربع الأول بالنسبة للربع الرابع، الأمر الذي ستنتم متابعته في الأرباع القادمة للتأكد من مدى استمرارية هذا الطلب. ويأتي الطلب على المهندسين المدنيين بالدرجة الثانية في الطلب الخارجي على الأيدي العاملة، إذ بلغت نسبة الطلب عليهم 8% و10% من مجموع الطلب الخارجي للربعين الأول والرابع على التوالي. ويلاحظ كذلك أن الطلب على أساتذة الجامعات والكليات قد شكل نسبة مرتفعة من الطلب الخارجي و كما الحال بالنسبة لمدنوبي المبيعات.

### شكل رقم

(3)

عدد الفرص المعطن عنها في الربع الأول من عام ٢٠٠٥ حسب جهة الطلب



مما سبق يمكن الاستنتاج بأن استمرار الطلب على الأيدي العاملة بهذه الوتيرة المرتفعة سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل ملموس وواضح في الفترة القادمة، كما يتطلب الأمر من وزارة العمل الأشراف على إدارة هذا الطلب المتزايد لضمان تشغيل أيدي عاملة أردنية وتنظيم استخدام العمالة الأجنبية، كما يتطلب الأمر من دائرة الإحصاءات العامة التأكد من أن بياناتها تمثل الواقع وتعكس المستجدات في سوق العمل.